أوراق البدائل

مأزق اليسار التونسي

د. سونيا التميمي

منتدى البدائل العربي للدراسات (A.F.A)
العنوان:شقة ٤ ـ الطابق الرابع ـ ٥شارع المساحة ـ الدقي ـ القاهرة (ج.م.ع)
Website: www.afaegypt.org
Mail: info@afaegypt.org
Telefax: +202-37629937
Twitter: AFAlternatives
Facebook : https://www.facebook.com/AFAlternatives

مآزق اليسار التونسي[1]

د. سونيا التميمي

أوراق مؤتمر "اليسار والثورات العربية"

القاهرة ٢٤- ٢٥ أبريل ٢٠١٣

هذه الأوراق نتاج سيمنار داخلي وتصدر بصفة غير دورية وتعبر فقط عن رأي كتابها ولا تعبر بالضرورة عن رأي منتدى البدائل العربي للدراسات أو أي مؤسسة شريكة

[1] أتقدّم بالشكر إلى كل الأشخاص الذين تفضلوا بتقديم يد المساعدة ليرى هذا البحث النور، وأخص بالذكر السيد صادق بن مهني الذي لم يدخر جهدا في مدي بالمعلومات التي احتجتها ولا وقتا في تفسير مسارات اليسار منذ السبعينيات.

يسار/ يسارات: مشكلة التحديد

تعترض كل دارس لليسار اشكالية منهجية تتمثل في تحديد ماهية موضوع بحثه. إذ تشعب استعمال المصطلح بحيث أصبح يغطي طيفا واسعا من الآراء لوصف التيارات المختلفة المتجمعة تحت مظلة اليسارية[٢]. ولا نجد في الوطن العربي وفي تونس يسارا واحدا وإنما أحزابا يسارية ذات منابع فكرية وايديولوجية متناقضة وبالتالي ذات برامج سياسية مختلفة. فمفهوم اليسار ملتبس نوعا ما إذ هنالك مفهوم ايديولوجي لليسار ويمثله اليسار الماركسي، بكل تفرعاته، وهنالك المفهوم السياسي لليسار، وهو المفهوم العام الذي يدرج القوميين مثلا. ولا نستطيع الحديث عن الجانبين أو الشقين بنفس الطريقة. ونتيجة لهذا التنوع في استخدام المصطلح، هناك اختلاف بين اليساريين انفسهم حول من يشمله اللفظ.

يمكن أن نلاحظ أن اليسار الماركسي التقليدي، حينما يعرّف ما يمكن أن يعتبر يسارا، فإنه يضع كحد فيصل أن يكون لديه حد أدنى من البرنامج الاقتصادي والاجتماعي الذي يكون في صالح الشعب ويحد من هيمنة رأس المال ويعطي حقوقا للعاملين[٣]. بينما يركز اليسار "الحقوقي" والمستقل عن التنظيمات السياسية على المفهوم العام لليسار أي الذي يؤمن بالحداثة وبمبادئ العدالة الاجتماعية، وبالمبادئ الكونية، وبالمساواة بين الرجل والمرأة إذ أن البعد النسوي والمطالبة بالمساواة بينهما هو أساسي في التعريف باليسار، وهو مع فكرة أن جميع الحريات مكفولة للإنسان، كما يؤمن أنّ هناك نظاما اقتصاديا بديلا عن الليبرالية، وأخيرا يتبني العلمانية[٤]. هناك أبعاد أخرى يمكن إضافتها وهي كون اليسار عامّة مناهض للإمبريالية والعنصرية والصهيونية ومدافع عن السيادة الوطنية[٥]. وإضافة في الضبابية، هناك من يرى أنّ الثورة لخبطت الأوراق، إذ لم يعد بإمكاننا التعريف باليسار قبل الثورة كما نعرفه بعدها. خلال سنوات الجمر، كان هم الأحزاب منكبا على الفعل السياسي من جانب واحد وهو المسألة الديمقراطية وتوسيع هامش الحريات الذي يتيحه النظام القمعي. ولكن، اضطرت، مع انتخابات المجلس الوطني التأسيسي، إلى تحديد برامجها وتحديد مواقعها من الناحية الاقتصادية والاجتماعية. وهو ما يسمح اليوم بإخراج بعض الأحزاب من العائلة اليسارية وتصنيفها ضمن الأحزاب الليبرالية أو الوسطية رغم جذورها اليسارية.

نبذة عن تاريخ اليسار التونسي[٦]

ظهر اليسار في تونس في عشرينيات القرن الماضي مع إنشاء الحزب الشيوعي التونسي. وقد بدأ يعيش أزمة ويتراجع منذ أواسط السبعينيات لا سيما اليساريين الذين كانوا ينشطون في حركة آفاق (برسبكتيف)[٧]، الذين أوقف عدد كبير منهم ابتداءً من أواخر

---

[٢] نظرا لصعوبة تحديد ماهية اليسار وتشعب التيارات والأحزاب التي يمثلها، اخترت العمل على الأحزاب اليسارية التي اتحدت منذ فترة تحت مسمى الجبهة الشعبية، ثم الحزبين الذين شاركا في الحكم إبان الثورة وهما الحزب الديمقراطي التقدمي (واسمه اليوم الحزب الجمهوري) والتجديد (الذي أصبح يسمى اليوم المسار الديمقراطي الاجتماعي). كما ارتأيت سماع ممثلين آخرين عن اليسار لا سيما الأشخاص الذين اتجهوا إلى العمل الحقوقي ثم اليسار المستقل وهو لا يقل أهمية ووزنا عن اليسار المنظم.

[٣] وهو البعد الذي ركّز عليه كلّ من السيد نزار عمامي عن رابطة اليسار العمّالي (حزب تروتسكيّ) والسيد عبد العزيز العياري عن حزب الوطنيين الديمقراطيين (وطد، ماركسي لينيني ذو بعد قومي عربي قوي). والحزبان منضويان تحت مظلة ما يعرف اليوم بالجبهة الشعبية.

[٤] وهو التعريف الأولي الذي قدّمه أغلب الأشخاص الذين استمعت إليهم، لا سيما السيد صادق بن مهني، وكان من حركة آفاق ومستقلّ سياسيا اليوم ؛ والسيدة نائلة جراد وهي في المكتب السياسي لحزب المسار الديمقراطي الاجتماعي ؛ ثمّ السيد أحمد كرعود، وهو من الناشطين السابقين في حركة آفاق أيضا وعمل بعد ذلك في منظمة العفو الدولية.

[٥] انظر مقال " اليسار التونسي: نشأته و تطوره" على الرابط التالي: http://cahiersdelaliberte.org/blog/?p=488.

[٦] وليس مجال هذه الورقة دراسة الحركة اليسارية منذ بداياتها، إذ تناولت العديد من البحوث تاريخ ظهور اليسار. على سبيل المثال لا الحصر، انظر: Kraim (Mustapha), 1997, *Le Parti Communiste tunisien pendant la période coloniale*, Tunis, Institut Supérieur du Mouvement National, 369 p. سنتناول فقط الفترة الممتدة بين أواخر السبعينيات وما قبل ثورة ١٤ جانفي/يناير/كانون ثان ٢٠١١ في خطوطها وتقسيماتها العريضة. للمزيد من التفاصيل، انظر المديني (توفيق)، ٢٠٠١، *المعارضة التونسية: نشأتها وتطورها*، دمشق، اتحاد الكتاب العرب، ص. ٩٥-٢٢٨.

[٧] انظر عن تاريخ آفاق: بوقرة (عبد الجليل)، ١٩٩٣، *حركة آفاق perspectives. من تاريخ اليسار التونسي ١٩٦٣-١٩٧٥*، تونس، منشورات سراس ؛ التميمي (عبد الجليل) (إشراف)، ٢٠٠٨، *الدور السياسي والثقافي لبرسبكتيف والبرسبكتيفيين في تونس المستقلة*، تونس، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات.

الستينيات. وخلال تجربة السجن، بدأت الأسئلة الحارقة تطرح نفسها على اليسار المشتت إلى اتجاهات عديدة لأنه اكتشف أنه بعد نضال طويل، خاصة في الستينيات وبداية السبعينيات، لم يتمكن من بناء أي شيء وأن الجمهور لم يكن معه، خصوصا أولئك الذين يتكلّم عنهم، أي العمال والطبقات الشعبية والفلاحين... قدّم ضحايا كل مرة، وكان عرضة لاعتقالات كبيرة ومحاكمات بدون أي نجاح في أي مستوى ما عدا المستوى الشبابي، التلمذي والطلابي. وتحولت برسبكتيف بشكل نهائي إلى العامل التونسي بين ١٩٧٢ و١٩٧٣ ثم ظهرت أحزاب أخرى متعددة لأنه كان يوجد احساس بأن اليسار فاشل في أن يرتبط بالجمهور رغم التضحيات ورغم المحاولات. فلكل مقترحاته. بين ١٩٧٤ و١٩٨٠، أصبح اليسار فرقا صغيرة بشكل عددي وعملي ونوعي موجودة بالأساس في الجامعة، وشاركه فيها الاسلاميون ابتداءً من الثمانينات.

بعد تجربة السجن في السبعينيات أين كانت توجد أغلب قيادات اليسار، حصلت مراجعة فكرية كبيرة فهم على اثرها ممثلو اليسار أنهم أخطأوا الطريقة. وانصب اهتمام جزء منهم من وقتها على الجانب أو العمل الثقافي ونشر ثقافة حقوق الإنسان والهدف كان توسيع هامش حرية التعبير في العمل الثقافي، كما خرج اليسار من السجن بمنظمة العفو الدولية، وبالرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، وبالعمل الثقافي الفكري. مثلا إذا أخذنا مسيرة نور الدين بن خضر، وهو من مؤسسي برسبكتيف، أصبح، بعد تجربة السجن، مفكرا ويأخذ مواقف شخصية وسيصبح من مؤسسي منظمة العفو الدولية في تونس. كما اتجه إلى العمل الثقافي كناشر[٨]. ويؤكد السيد صادق بن مهني على هذا الجانب بقوله "خرجت من السجن عاقدا العزم على أنه يجب التركيز على العمل الثقافي والفكري والتثقيفي قبل كل شيء من أجل تقدم البلاد. فهمت أنه ليس لقلة قليلة متشبعة بأفكار أن تغير شأن البلاد وإنما يجب أن توجد حركة فكرية شاملة مثل عهد الأنوار..."[٩]. بشكل مبسط، يمكن القول إن اليسار انقسم إلى ثلاثة توجهات:

- جزء انصب اهتمامه على الاعتناء بالجانب الفكري والجمعياتي وحقوق الإنسان دون تنظيمات حزبية... ولم يمنعه هذا من أخذ مواقف سياسية.
- جزء آخر كان بالأساس في الجامعة وفي السجون، وقد اختار ممثلوه مواصلة العمل السياسي مثل حزب العمال (وهو وريث العامل التونسي) والحزب الديمقراطي التقدمي... الذين طوروا مفاهيمهم وتخلوا عن انغلاقهم السابق إذ بدأوا يعون أنه لا يمكن أن يكونوا فئة قائمة بذاتها، "يسار"، مستقلة ومنعزلة وإنما يجب عليها التقارب من كل المعارضات حتى الليبرالية والقومية. وهنا لعبت الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان دورا كبيرا في هذا التقارب.
- آخر جزء يتكون من المناضلين الذين كانوا في الجامعة وكان الإشكال الكبير الذي يعترضهم، أكثر من السلطة، هو الاتجاهات اليمينية التي كانت تلاحقهم. يمكن أن نذكر من بين هذا الشق الشهيد شكري بلعيد والوطد الذي كان أقوى من التيارات اليسارية الأخرى في الجامعة. ووجد هؤلاء أنفسهم منذ نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات يواجهون العنف الذي أصبح قاعدة مع دخول اليمين الجامعة بتشجيع من السلطة لإضعاف اليسار. وتواصلت هذه السياسة إلى مجيء بن علي إلى الحكم.

رغم تركيزه على الإسلاميين، واصل بن علي سياسات بورقيبة القمعية تجاه اليسار الذي انقسم إلى معارضتين: علنية معترف بها وسرية. أما العلنية فتتكوّن أساسا من ثلاثة أحزاب: حزب التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات (وهو عضو في الائتلاف الحاكم اليوم)، وحركة التجديد وريث الحزب الشيوعي التي تحولت إلى حركة ديمقراطية ذات أصول شيوعية، والحزب الديمقراطي التقدمي الاشتراكي العلماني. وقد لاقت الأحزاب الثلاثة أشكالا متعددة من التضييق على أنشطتها ومؤسساتها الإعلامية. ومنعت من توسيع قاعدتها الجماهيرية ومن إبلاغ أفكارها وأطروحاتها للناس ولم يكسر هذا الحصار إلا ظهور رموزها في وسائل الإعلام العربية

[٨] انظر شهادته في التميمي (عبد الجليل) (إشراف)، ٢٠٠٨، *مصدر سابق*.

[٩] مقابلة مع الباحثة.

والأجنبية. أما المعارضة السرية اليسارية فكانت تتكون من عدة توجهات أهمها حزب العمال الشيوعي التونسي بقيادة حمة الهمامي الذي حوكم العديد من المرات آخرها سنة ٢٠٠٢ وقضى في المجموع أكثر من ١٠ سنوات في السجن وأكثر من ١٠ سنوات أيضا في الحياة السرية وتعرض للتعذيب أكثر من مرة. الأحزاب بشقيها، المعترف به وغير المعترف به، كانت تتحرك وتتكامل. إلى جانبها، لعب المحامون اليساريون دورا مهما على مستوى الدفاع عن حقوق الإنسان ومقاومة الاستبداد، ومثلهم فئة من المثقفين اليساريين الذين كانوا يردون كل مرة الفعل على ممارسات النظام بعريضة أو اجتماع. كل هؤلاء كانوا موجودين قبل الثورة ويتحركون وينشطون. كما بنى اليسار علاقات وثيقة مع منظمات المجتمع المدني منذ نهاية الثمانينيات وأساسا بالاتحاد العام التونسي للشغل لذا كان نشاطه، قبل الثورة، نقابيا أكثر منه سياسيا نتيجة القمع الذي كان مسلطا عليه. وكان لأطروحاته صدى في قطاعات نقابية مثقفة وبالأساس التعليم بمستوياته الثلاث وأيضا القطاعات البورجوازية الصغيرة وهو ما يفسّر –جزئيا– نقص العمل الجماهيري الذي يميز قطاعات واسعة من اليسار. هناك أيضا ظاهرة جديدة برزت في تونس خصوصا ابتداء من ٢٠٠٨ وهي الشباب الناشط على الأنترنت الذي تغلب على محاولة السلطة منعه من النفاذ إلى المعلومة. يمكن اعتبار هذا الشباب، الذي يغلب عليه العنصر النسائي، يسارا جديدا وقد نجح في جلب جزء من الأجيال السابقة إلى طريقته في العمل.

ما يميز وضع اليسار عشية الثورة هو تشتته وخطابه الفوقيّ، إذ لم يكن له انغراس حقيقيّ في الوسط الشعبي، والوضع متواصل اليوم إذ لا يزال نخبويا[١٠]. لم يكن توجد إمكانية العمل المشترك بين مختلف أطيافه بصورة متواصلة رغم الاختلافات، إذ كان يمكن الالتقاء حول حلول مشتركة رغم التمايز مثلما هو الحال اليوم مع الجبهة الشعبية حيث توجد عدّة قوى قوميّة وتقدّمية.

اليسار والحراك الثوري

منذ الأيام التي تلت الثورة، روّج بعض المحلّلين لفكرة أنّ الثورة كانت عفويّة ولم تكن لها قيادات ميدانية، وهي مقولة غير صحيحة. كان للثورة قياداتها الميدانية التي لا تزال موجودة في ساحات الحراك الاجتماعي إلى اليوم، وهي مكوّنة أساسا من الشباب الذين يمثّلون الضمير الحقيقي للثورة ويطالبون بحقوقهم وبالتنمية الجهوية وبتغييرات في نمط التنمية. كما أنّ دخول الحركة النقابية والعمالية، ممثّلة في الاتحاد العام التونسي للشغل، في المسرح بالفعل عن طريق الاضرابات وخاصة إضراب صفاقس التاريخي يوم ١٢ جانفي/يناير/كانون ثان[١١] كان دخولا حاسما وإعلانا على انخراط وانحياز الحركة النقابية مع مسار الانتفاضة. مرّ الاتّحاد، خصوصا فروعه الجهوية، من التضامن إلى الانخراط الفعلي بعد أن كان قد فتح مقراته للثوار منذ الأيام الأولى وكانت المظاهرات تنطلق من مقراته. ولكنّ وقود الثورة الحقيقي هو الشباب المتعلم العاطل عن العمل وشباب الانترنت. وقد ابتدع الشباب حلا لإسقاط النظام، حتى وإن لم يكن يتصور أنه بإمكانه القيام بذلك، على الأقل لمواجهته وفضحه والتشهير به وإقلاقه. وصل لهدف أكبر ممّا كان يتصوره، بمساعدة عوامل عديدة داخل وخارج السلطة. ولكن، لم يكن لهذا الشباب الثوري بديل لأنه لم يمارسالسياسة بالمعنى الحزبي وبمعنى استراتيجية وإنما مارس الاحتجاج والمطالبة بحقه في الشغل وفي التنمية وفي التعبير وفي الحرية... وكانت مطالب الثورة مشتقّة من المعجم اليساري تأكيدا على أن الثورة هي ثورة اجتماعية وسياسية وتأكيدا أيضا على أنّ اليسار، وإن فشل سياسيا، بمعنى لم يغير السلطة ولم يأخذها، فهو قد نجح ثقافيا، فكريا واجتماعيا وسياسيا من حيث غرس المبادئ وتبديل العقليات، والحراك الذي حصل والذي لا يزال مستمرا هو بشكل أو بآخر وليد تضحيات اليسار ويؤكّد على أنّ الإرث الفكري السياسي المبدئي القيمي لليسار هو الذي أدى للثورة. رغما عن هذا الدور، يجمع أغلب المحللين على أنّ اليسار لم يكن في مستوى اللحظة لأنه لم يعرف بناء قنوات للتواصل مع القوى الثورية ولم يؤطرها، لا زمن الثورة ولا بعدها عندما كان يجب مساندة الحراك الثوري الذي تواصل إلى اليوم.

---

[١٠] وهي وجهة نظر السيد نزار عمامي، بينما يرى السيد عبد العزيز العياري العكس.

[١١] نظم المكتب الجهوي للاتحاد بصفاقس، وهي ثاني المدن التونسية أهمية بعد العاصمة، اضرابا تاريخيا يومين قبل فرار الدكتاتور، شهد تجمّع عشرات الآلاف من الأشخاص تنديدا بالسياسة القمعية لبن علي، خصوصا بعد مجازر تالة والقصرين.

اليسار بكل طوائفه لم تكن لديه القدرة على فهم اللحظة (هروب رأس السلطة) واستثمارها. جزء منه كان يقول بإحلال الهدوء و"هرول"[١٢] إلى السلطة، وأصبح همّه "استمرار الدولة"[١٣]، بينما في لحظة ثورة، ليس الهدوء هو المشكلة إذ مهمة اليسار بالعكس هي "تغذية العاصفة"[١٤]. هذا الجزء من اليسار فيه نزعة اصلاحية كبيرة لدرجة أنه أصبح يبحث لا عن الثورة بمعنى قلب النظام كليا ولكن دفع الأمور نحو الأفضل[١٥]. وهناك تيار آخر وتمثلهبعض قيادات اليسار المتجذر مثل الشهيد شكري بلعيد أو حمة الهمامي الذي ساند الشباب الثوري والجهات التي انتظمت بشكل عفوي مثل منزل بوزيان والرقاب وكانت تريد الدفع للأمام. ولكنّ هذا الجزء من اليسار ارتكب عدة أخطاء منها أنه من ناحية لم يعرف كيف يتوحّد وتقدّم إلى انتخابات المجلس الوطني التأسيسي بعشرات القوائم[١٦] ومن ناحية أخرى بقي متحالفا مع النهضة –خصوصا حزب العمال– التي كان يقول عنها إنها معتدلة.

حاول اليسار بعدّة طرق مواكبة الحراك الثوري، فمثلا ظهرت حركة في جانفي/يناير/كانون ثان – فيفري/فبراير/شباط ٢٠١١، وهي الحركة التي حاولت التعبير عن اللجان الشعبية لحماية الثورة[١٧] والتي كان الكثير منها يضم نقابيين ويساريين. وقد حاولت أن تتجمع، مثلا في سيدي بوزيد حيث قام اليساريون بضم مجالس ١٣ ولاية وحاولوا أن يؤسسوا انطلاقا من ذلك هيكلا جديدا يدفع الثورة إلى الأمام، ولكن التجربة فشلت لأن هذه المجالس كانت متكونة بشكل عفوي وفيها من جميع الأصناف والمستويات للرؤى الفكرية وانبثقت عنها عدة جمعيات وشبكات[١٨]. ولكن الذي برز بعد الثورة هو المجتمع المدني، بتعبيراته القديمة أو جمعيات ما بعد الثورة، الذي كان يغضب ويرد الفعل ويخرج للشارع سواء قبل أو بعد انتخابات المجلس التأسيسي ويلعب فيه الشباب، خاصة من النساء، الدور الأهم. وقد ظهر كقوة قادرة على التأثير في القرار، لم يُهيكل ولم توجد بعد أحزاب فهمته لتستفيد منه.أحدثت الثورة تغييرا جوهريا وهو اصرار الشباب على مواصلة الحراك والدليل أنه حتى بعد سنتين، لا تزال المظاهرات مستمرة بأعداد متفاوتة. هناك أيضا مبادرات تأتي من الجهات مثل الكاف التي رفضت الوالي المعين وقررت انتخاب وال جديد، وهذا يمثل فهما جديدا للديمقراطية التي يجب أن تُبنى على الديمقراطية المحلية، أن تكون تشاركية. وهو ما يقلق السلطة، لذا فقد قررت النهضة أن تعين أعضاء المجالس البلدية الجدد عوض تنظيم انتخابات يختار فيها المواطنون ممثليهم في أقرب المؤسسات إلى حياتهم اليومية أي البلديات. وهنا، يرى البعض أنّ اليسار لم يلعب الدور المنوط بعهدته لأنّه كان يمكن أن يدفع الناس للقول أنها ستنظم انتخابات بلدية بقوانين جديدة، لا نفس الإطار القانوني لبن علي وبورقيبة إذ لا يمكن الحديث عن ثورة يحتضنها نفس الوعاء القديم. وهذا يشكل جزءا من الطرح الذي عجز اليسار عن تبنيه لأنه بقي يفكر في الانتخابات ويلهث وراء السلطة المؤقتة بدل القيام بالعمل العميق والبدء من الأساس أي الديمقراطية المحلية حتى يفرض نفسه[١٩].اليسار لم يكن إذن على مستوى اللحظة رغم أنّه فهم أنّ هناك مدا كبيرا وأن الجمهور أسبق من القيادات والطبقة السياسية فحاول الربط مع الحركات الجماهيرية العفوية التي نظمها الشباب ولكن كانت تنقصه الرؤية الواضحة. ولم تستطع أيّ من القوى السياسية، سواء اليسارية أو اليمينية أو الوسطية، أن تفرض برنامجها

[١٢] وهي الكلمة التي استعملها السيد صادق بن مهني في وصف موقف الحزب الديمقراطي التقدّمي. ولا يختلف توصيف اليسار الراديكالي عن ذلك.

[١٣] سنرجع لاحقا إلى تقويم مشاركة حزبي الديمقراطي التقدّمي والتجديد في الحكم.

[١٤] العبارة هي للسيد صادق بن مهني.

[١٥] لهذا السبب، أصبح اليسار الراديكالي –بمعنى الماركسي– لا يعتبر هذه الأحزاب يسارية.

[١٦] وترى ليلى طوبال، وهي مسرحية، وتصنف نفسها في أقصى اليسار المستقل سياسيا عن الأحزاب، أنّ هذا التشتت كان ردّ فعل نرجسي عادي بعد سنوات الجمر إذ كان كلّ سياسي يريد البروز والتميز عن غيره.

[١٧] وتختلف عمّا يسمى اليوم بلجان حماية الثورة التي لا تعدو أن تكون ميليشيات تأتمر بأوامر الحزب الحاكم الحالي.

[١٨] كان السيد صادق بن مهني ضمن المشاركين في هذه التجربة وهو الذي أعطاني فكرة عنها.

[١٩] ويلاحظ أن عنف النهضة والميليشيات التابعة لها لم يبدأ إلاّ بعد أن بدأت الأحزاب –من كلّ الحساسيات– تتجه إلى الجهات للتعبئة. سياسة النهضة قائمة على حصر تأثير الأحزاب الأخرى في تونس العاصمة ولكنها تخاف من تواجدها في الجهات ومن إمكانيّة إقناعها للناس والحديث عن الديمقراطية المحلية ومساعدتها السكان عن طريق تمويل مشروعات...لأنها تودّ أن تبقى الجهات تحت سيطرتها.

وأن تتبعه الناس. أقرب الأطراف هي القوى اليسارية الجذرية –وتمثلها اليوم الجبهة الشعبية تحديدا– ولكنها لم تستطع كليا أن تواكب الحراك الشعبي لأنه لها رهانات انتخابية وسياسوية، ولم تنجح في التعبئة ولا في الدفع بالمسار الثوري لأنّ ذلك يتطلّب جراءة وعدم الاكتفاء فقط بمساندة المد الثوري وإنما تشجيعه. هناك إذا تردد في مساندة القوى الثورية وريبة لأنه هناك حسابات حزبية ضيقة. وهذا يبين أنّ الشعب، منذ الثورة، كان متقدما على نُخبِه وعلى طبقته السياسية في الإبداع والتعبير "والقدرة على الحلم بالشمس"[٢٠].

التحالفات والمشاركة في الحكم[٢١]

في الأيام التي تلت الثورة، شكّل محمد الغنوشي، الوزير الأوّل الأسبق في عهد بن علي، أول حكومة بعد الثورة وسميت بحكومة الوحدة الوطنية يوم ١٧ جانفي/يناير/كانون ثان ٢٠١١. وكان مشاركا فيها الاتحاد العام التونسي للشغل بثلاثة وزراء ورئيس التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات مصطفى بن جعفر وأحمد نجيب الشابي عن الحزب الديمقراطي التقدمي –وكان وزيرا للتنمية المحلية والجهوية– وأحمد ابراهيم عن حركة التجديد –وكان يشغل منصب وزير التعليم العالي. وقد ضمّت وجوها عديدة من الحزب الحاكم القديم –التجمّع الدستوري الديمقراطي – لذا، فقد رفضها الثوار وأدى ذلك إلى استقالة وزراء الاتحاد و مصطفى بن جعفر يوما بعد تشكيلها. وجاء عدد من الثوار من الجهات التونسية –لا سيّما الجنوب– مشيا على الأقدام وتجمهروا أمام مقر الوزارة الأولى في تونس العاصمة –القصبة– فيما أصبح يسمّى لاحقا حركة القصبة ١. ونتيجة للضغط، أعاد محمد الغنوشي تشكيلها بعد خروج وزراء التجمع يوم ٢٧ جانفي يناير/كانون ثان وبقي فيها أحمد نجيب الشابي وأحمد ابراهيم. نظم الثوار وقتها اعتصام القصبة ٢ الذي كان منظما أكثر من الأول وحظي بمساندة أحزاب سياسية، منها الاسلاميين وخصوصا حزب العمال وكان مطلبهم الرئيسي اسقاط الحكومة وتنظيم انتخابات لمجلس وطني تأسيسي. وتزايد الضغط على الحكومة إلى حين استقالة محمد الغنوشي يوم ٢٧ فبراير/شباط. وتم تكليف الباجي قائد السبسي –وهو رجل دولة من الفترة البورقيبية– بتشكيل حكومة جديدة وقد اشترط على أعضائها عدم الترشح للانتخابات. وبقيت في الحكم حتى انتخابات المجلس الوطني التأسيسي.

يؤاخذ الكثير أحمد نجيب الشابي على دخوله وخاصة أدائه في حكومة الغنوشي التي كان البعض يقول إنها حكومة الشابي نظرا لبروزه الإعلامي ولدفاعه عن سياسات الحكومة وأعضائها. ويرى اليسار الراديكالي أنّه لم يكن في مستوى اللحظة لأنه، من داخل الحكومة، كان يمكن أن يكون الناطق باسم الحراك الجماهيري ويشجعه، حتى سرا إذا لزم الأمر. ولكنّه في واقع الأمر، أصبح يشد إلى الوراء وهو الذي يتصدى للقصبة وللاعتصامات. نفس الشيء بالنسبة لأحمد ابراهيم الذي كان وزيرا للتعليم العالي وقام بالكثير الجدّي في هذا المجال ولكن اللحظة التاريخية لم تكن لذلك. كان لا يزال هنالك حراك واختمار وكان يجب الدفع للأمام. الخطأ – حسب اليسار الماركسي– لم يكن دخولهما الحكومة ولكن كان يجب دخولها من موقع أنّهما صاحبا القرار لا أن يأتمرا بأوامر محمد الغنوشي. قراءة الحزب وخاصة نجيب الشابي هي قراءته ليوم ١٣ جانفي يناير/كانون ثان، ولم يفهم أنّ يوم ١٤ قلب الموازين وأنه كان بإمكانه أن يكون الدافع للحراك الاجتماعي، لا أن يعارضه. فالنظام لم ينهر مع هروب بن علي، وإنما انخلع جزء من رأسه فقط، لأنّ محمد الغنوشي كان جزءا من النظام والمنفذ الرئيسي لسياسة بن علي. وقد أعطى ذلك فرصة للنظام القديم حتى يسترجع أنفاسه. أصبح الحزب بعد الثورة يصنف على أنّه ليبرالي وسطي، فالحكومات التي دخلها لم تغير شيئا في منوال التنمية القديم ومن

---

[٢٠] والعبارة للسيد صادق بن مهني.

[٢١] لن أتطرّق هنا إلى الحكومة الثلاثية التي تكونت بعد الانتخابات من حزب النهضة وحزب المؤتمر من أجل الجمهورية، وهو حزب منصف المرزوقي، رئيس الجمهورية التونسية المؤقت، ثمّ حزب التكتّل من أجل العمل والحريات والذي يرأس رئيسه مصطفى بن جعفر المجلسَ الوطني التأسيسي. كل الذين قابلتهم يجمعون على أن حزب المؤتمر لم يكن أبدا حزبا يساريا وإنما حزب علماني مكون من مناضلين ضد الدكتاتورية البنعلية، ولم يكن له خط سياسي وايديولوجي واضح وأصبح مخترقا من النهضة إن لم يصبح تابعا لها. أما التكتل، الذي هو حزب اشتراكي، فلم يعد، حسب التحليلات يملك شيئا من مقوّمات اليسار وإنّما تفسخ ولم يعد يعبر عن مصالح الطبقات الشغيلة وإنما عن المصالح البورجوازية المرتبطة بالشركات الاحتكارية الأجنبية. فهو حزب بورجوازي ذو شعارات اجتماعية ومشروعه الاقتصادي هو مشروع رأسمالي.

السياسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي انتهجها بن علي. وهو قريب جدا في تصوّراته الاقتصادية والسياسية من النظام السابق ولا يختلف عنه إلا في رؤيته لشكل الدولة وللمسألة الديمقراطية. والثورة التونسية لم تندلع فقط من أجل الحريات فحسب وإنما من أجل أيضا –وبالأساس– تغيير منوال التنمية الذي أفضى إلى تلك الفظاعات الاجتماعية والاقتصادية.

تُعتبر إذا تجربة دخول الحزب الديمقراطي التقدمي الحكم فاشلة وساهمت في دق الضربات الأولى للمسار الثوري لأنه لا يعقل لمعارضة كانت معارضة جدّية ذات صحافة معروفة معارضة من أجل بناء مؤسسات ديمقراطية، تندد إلى حد ما بالتهميش والإقصاء والفقر رغم أن برنامجها الاقتصادي ليس اشتراكيا، أن تخوض تجربة الحكم بتلك الطريقة التي حصلت إذ تعتبر تجربة انتهازية سياسيا. كان وراء وجود أحمد نجيب الشابي في الحكم هدف شخصي، وعارض جدا حركتي القصبة ١ و٢ وخاصة شعار المجلس التأسيسي لأنه يعتبر أنه يجب المرور مباشرة إلى انتخابات رئاسية حتى يترشح لأنه لديه إمكانية الفوز في تلك الفترة. لم يكن إذا خيارا من أجل مصلحة الثورة ومن أجل خدمة الشعب، كان خيارا حزبيا وخاصة شخصيا.

أما المدافعون عن الحزب، فوجهة نظرهم مختلفة. وما يآخذونه على المعارضة اليسارية الراديكالية اليوم هي قراءتها للأحداث خارج سياقها التاريخي إذ لا يمكن قراءة ما حصل يوم ٩ جانفي يناير/كانون ثان بمعطيات يوم ١٥. للتذكير، فإنّه يوم ٩ جانفي يناير/كانون ثان ٢٠١١، اجتمعت المعارضة في مقر الحزب الديمقراطي التقدّمي واقترح أحمد نجيب الشابي وقتها فكرة حكومة انقاذ وطني، وهو أعلى مطلب كان يمكن المطالبة به إذا درسنا الأمور في سياقها التاريخي. ولم يكن أيّ تونسي يتوقع أن يهرب بن علي يوم ١٤ ولم يتحدث أحد عن ثورة قبل يوم ١٦ جانفي يناير/كانون ثان. كانت تسود فوضى عارمة في البلاد ولا أحد يعرف ما الذي يحدث: لماذا أغلق المجال الجوي التونسي بعد هروب بن علي ومن هرّب بن علي وعديد من الأسئلة حول ما حصل وقتها. في الأيام التي تلت الثورة، كانت توجد حالة من الخوف مما يمكن أن تؤول إليه الأحداث، كما أنّ انتشار الجيش كان مقلقا، ووزارة الداخلية كانت لغزا فلا أحد يعرف كيف تُسيّر تحديدا، وكان يجب طمأنة البوليس أيضا لأنّ جزءا من الثورة كان قائما ضد البوليس وممارساته[٢٢]. الحل الأنسب بالنسبة للحزب كان اختراق النظام ولكن غلطته هي أنّه لم يحسن التفاوض. الحزب كان محقا في خوفه من الفراغ الذي يمكن أن يهيئ الأجواء لتولي الجيش السلطة إذ كان المؤسسة الوحيدة القائمة والشرعية.

في خضم هذه الأجواء، الحزب الديمقراطي التقدمي كانت له رؤية واضحة: الدخول إلى حكومة تكون مدة حكمها في حدود الستة أشهر والقيام بإصلاحات دستورية وانتخابات رئاسية وتأتي بعدها انتخابات تشريعية ومجلس نواب جديد تكون له صلاحيات تأسيسية، إذ كان يرى أنّ نجاح المرحلة الانتقالية يتطلب سلطة تنفيذية قوية تستطيع أخذ القرار وتحمل مسؤوليته. ولكنّ غلطة الحزب –وهي نقطة يتلاقى فيها مؤيدو الحزب ومعارضيه– هي أنّ نجيب الشابي كان عليه أن يبعث برسائل طمأنة إلى الرأي العام، أن يخرج للمعتصمين ويقول إنه "صوت القصبة داخل القصبة"[٢٣]، كان يمكن وقتها أن تهدأ الأمور. كان دور الشابي سياسيا ويعطي الشرعية السياسية لحكومة اتحدت ضدها كل المعارضة. محمد الغنوشي –الذي كانت حكومته الثانية تشبه إلى حد بعيد حكومة خلفه التي قبِل بها الثوار وفضوا اعتصامهم على إثر تشكيلها– أخطأ في عدم تحديد مواعيد واضحة للناس وطمأنتهم. ورغم أنّ مطلب المجلس الوطني التأسيسي كان مطلبا قديما للحزب منذ ديسمبر/كانون أول ٢٠٠٩ فإنّه رأى أنّ الظرف لم يكن مناسبا بعد الثورة. كانت رؤية الحزب هي تحقيق مطالب هيئة ١٨ أكتوبر/تشرين أول[٢٤] وهذا ما تم في الحكومة التي شارك فيها الشابي: أي العفو التشريعي العام، وحرية تشكيل الأحزاب، وتحرر الإعلام. كان أداؤه الإعلامي ضعيفا وطرحه السياسي فشل ولكنه ساهم وبصورة قوية في إنجاح الخطوات الأولى لهذا الانتقال، حسب مدافعيه.

---

[٢٢] يرى صحبي خلفاوي –وهو من شباب الحزب الديمقراطي التقدمي سابقا– أنّ بوادر ثورة الشباب ضد النظام القمعي الذي كان رجال الأمن يمثلونه بدأت في ملاعب الكورة حيث كان البوليس يقمع المتفرجين بوحشية. وقد بدأت أولى الشعارات السياسية ضد النظام تتردد هناك. وقد ركز أيضا السيد أحمد كرعود على هذا الجانب.

[٢٣] أي صوت الثوار داخل الحكومة.

[٢٤] وقد جمعت هيئة ١٨ أكتوبر/تشرين أول ٢٠٠٥ أطيافا واسعة من المعارضة التونسية اليمينية واليسارية لمقاومة نظام بن علي.

التحالفات بين اليسار واليمين

تغير تصنيف الحزب الديمقراطي التقدّمي بعد الثورة من حزب قومي عربي يساري قبل الثورة إلى حزب وسطي بعد الثورة، على شاكلة الأحزاب الاشتراكية التي تبنت اليوم اقتصاد السوق. وقد اختار بعد الثورة المحافظة على الدولة التونسية وكان خيارا طبقيا يخدم مصالح الطبقات العليا من البورجوازية الصغيرة. ومن المشاكل التي اعترضته بعد ١٤ جانفي يناير/كانون ثان هي هيكليته فهو كان حزب مقاومة، وتنقصه الخبرات مثلا لكتابة برنامج اقتصادي. وقد أخذ بعد الثورة مواقف وخيارات اقتصادية لم تكن لحزب يساري حتى وإن كانت اجراءاته الاجتماعية قوية وهذا ما جره إلى تحالفات تميل إلى اليمين. لم يعد يستطيع التحالف مع حزب العمال مثلا، خصوصا بعد الشعارات المناهضة له خلال القصبة ١ و٢ رغم الأصول المشتركة للحزبين ؛ أما مع الاسلاميين، فهناك خصومة حول شكل الدولة: إسلامية أو مدنية. يمكن تصنيف الحزب اليوم ضمن العائلة الديمقراطية الوسطية. وهو يرى أنّ التعايش مع حزب محافظ مثل حزب النهضة ممكن شرط أن يحترم قوانين اللعبة الديمقراطية وأن يؤمن بالدولة المدنية ولكن النهضة تحوّلت اليوم –حسب رأيه– إلى حزب فاشي.

أماّ اليسار الراديكالي، فكانت له وجهة نظر مختلفة قبل وصول الاسلاميين إلى الحكم. إذ بقي متحالفا معهم –وبالذات حزب العمال– إلى غاية الانتخابات. وقد كانت هذه التحالفات تكتيكية لليمين ومبدئية بالنسبة لليسار[٢٥]. إذ أنّ حزب العمال كان موجودا في خضم الحراك ونزل إلى الشارع ونظم، ولكنّ إشكاله الوحيد أنه لم يعرف كيف يقطع مع النهضة. ويعزو المحللون ذلك إلى سببين: الأول هو إرث هيئة ١٨ أكتوبر/تشرين أول وما تمثّله من العمل المشترك بين الاسلاميين واليساريين إضافة إلى تجربة السجن المشترك، حيث تمّ نسج علاقات شخصية حميمة ؛ والثاني هو فترة حكم الباجي قائد السبسي التي لخبطت كثيرا من الأمور، إذ أصبح الكل يحكي عن الوفاق وتمّ انشاء الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي برئاسة عياض بن عاشور التي تجاورت فيها كلّ الأحزاب السياسية رغم سيطرة اليسار عليها. وبينما كان همّ اليسار هو شفافية الانتخابات ونزاهتها...إلخ، ظانّا أنّ العدوّ الأوّل لا يزال بقايا الحزب الحاكم المنحلّ، كانت النهضة تجهز نفسها. كان حزب النهضة يقول إنه طرف غير مهيئ للسلطة ولا يريدها، واليسار يعامله على هذا الأساس. في إعداد الانتخابات مثلا، كان اليسار يجري للترشح للجان الهيئة المستقلة للانتخابات لا سيما في الجهات حتى يضمن شفافية الانتخابات، بمباركة النهضة التي كانت تجهز نفسها للانتخابات بجميع الأشكال: بالمراقبين، بانتداب ناس من الادارة السابقة، بالتأثير، بشراء الضمائر والأصوات. الكل، وخصوصا اليسار، كان يظن أنّ النظام الانتخابي الذي تمّ اختياره سيفرز تمثيلا لكل تونس وسيكون المجلس التأسيسي المنتخب فسيفساء لكل المجتمع التونسي. وانشق اليساريون إلى مئات القوائم ولم يتهيؤوا نهائيا للانتخابات. وتصرّف الاسلاميون كسياسيين، وكانوا ساعين إلى السلطة ولهم مساعدة خارجية كافية ورجال وقنوات تلفزية تساندهم وعندهم مصالح خارجية تعاملت معهم وعرفت أنها تستطيع الاعتماد عليهم. ربّما، وبعيدا عن أفكار "السذاجة" و"البراءة"، –وهذا تفسير آخر لفهم بقاء اليسار متحالفا مع النهضة إلى الانتخابات– لم يتوقّع اليسار أن يُهزم بذلك الشكل في الانتخابات إذ كانت النتائج بمثابة "صاعقة" لا سيّما لليسار الراديكالي فلم يتحصّل حزب العمال إلّا على ٣ مقاعد بينما احتلت النهضة المرتبة الأولى بـ٨٩ مقعدا.

خاتمة: نحو آفاق جديدة

بعد استيعاب صدمة الانتخابات، تطوّر الوعي داخل الأحزاب اليسارية الماركسية بأنه لم يعد يمكن اليوم في تونس أن يوجد حزبان بنفس المرجعية السياسية دون أن يتوحّدا حول برامج سياسية ويطلّقا الصراع الايديولوجي. إذ فهم اليسار أنه، بهذا التشتيت، لن يقدر على انجاز مطالب الثورة وآفاقها الحقيقية وأنّ التقدّم للانتخابات كلّ على حدة سيكون انتحاريا. وقد أدى هذا الوعي وسعي قياديه

[٢٥] وهي وجهة نظر السيد صادق بن مهني الذي يتحدّث عن "سذاجة" و"براءة" اليسار عندما يتّصل الأمر بالحسابات السياسية.

إلى تكوين ما يعرف اليوم باسم الجبهة الشعبية، وهو ائتلاف سياسي يضمّ ١١ حزبا وتجمعا يساريا وقوميا وبيئيا، بالإضافة إلى عدد من المفكرين المستقلين. وقد أُسست في ٧ أكتوبر/تشرين أول ٢٠١٢، وأسندت مهمة الناطق باسمها لحمة الهمامي.

الجديد في هذه الجبهة هو الدور الذي يلعبه اليسار المستقلّ المناضل والديمقراطيّ والذي قدّم تضحيات عديدة، ومن ممثّليه من جربّ الحزبية ثمّ تركها. المستقلون يمثّلون عددا كبيرا جدا وثقلا لا يقلّ أهميّة، والجبهة الشعبية واعية بدورهم. لذا، فإنّ اليسار المستقلّ موجود في كلّ التنسيقيات الجهوية للجبهة. وفي بعض الجهات، يفوق عددهم عدد المنخرطين في الجبهة، وهذه حالة جديدة لم تكن موجودة. هناك إذا وعي وتعامل جديدين. كما أنّ قيادات الجبهة واعون بأهميّة أن يكون البرنامج والتصوّر واضحين حتى يستطيع ممثلو هذا اليسار المستقل، في حالة وجودهم في برلمان، أن يدافعوا عن تصوّر، لا عن شخص أو حزب معيّن. الوعي بأهميّة المستقلين في هذا الظرف بالذات هي حالة من الحالات الايجابية. يبقى، رغما عن ذلك، أنّ اليسار يعرف لأن له نقاط ضعف، منها أنّه لا يملك عاملا محددا في السياسة اليوم وهو عامل المال، فالأحزاب اليسارية فقيرة. كما أنّ له نقطة ضعف أخرى وهي الإعلام، بمعنى أنّه تنقصه تجربة في إدارة الصراع في الفضاءات الإعلامية كما أنّ المساحات الإعلامية المتاحة له ضئيلة. فيجب عليه ايجاد آليات وبرامج إعلامية مغايرة لما هو سائد في المجتمع وتتناسب مع إمكانياته أفكاره.

إذا أردنا التفاؤل، يمكننا القول إنّ الطبقة السياسية التونسية –واليسارية خاصّة– تعلّمت الكثير لأن سنتان من الثورة تساويان تجربة عدّة سنين. كما أنّ المجتمع المدني والجمعيات وشباب الانترنت والشباب العاطل عن العمل هم اليوم في طور النضج ويمكنهم تكوين طبقة سياسية بديلة مستقبلا، فالحلّ لمستقبل تونس سيأتي حتما من الشباب اليساريّ الذي، لربما لم يقرأ كتبا مثل الجيل الذي سبقه ولم يتكوّن مثله، ولكن له حسّ تقدمي وطريقة أخرى في الرؤية وفي التعامل وجراءة تختلف عماّ عرفه الجيل الذي سبِقه.